

بيت القصير

ترقيع



عبد الكريم مفضال

يتضمن البرنامج الاستعجالي لتسريع وتيرة إصلاح منظومة التربية والتكوين ثلاثة وعشرين مشروعاً، وفي مقدمتها مشروع التعليم الأولي. ويغض النظر عما راج من أن هذا المشروع برمجه في آخر لحظة بعد أن كان نسياً منسياً، ومن أن جهات نافذة انتهت في آخر لحظة إلى أهمية، بل إلى استراتيجية التعليم الأولي في النظام التعليمي، فإن المهتمين بالشأن التربوي لا يملكون إلا أن يثمنوا المكانة المرموقة، والاعتبار الواضح الذي حظيت به هذه المرحلة التعليمية، على الأقل على مستوى الخطاب.

إن المتتبع لمختلف العمليات التي تضمنتها تفصيل مشروع التعليم الأولي، في سياق الإصلاح الاستعجالي، خلال الموسم الدراسي المشرف على نهايته، لابد أن يستخلص العديد من المفارقات الناتجة عن عوامل التسرع والارتجال، وأيضاً الابتعاد عن المرجعيات السليمة والتراكمات المكتسبة من خلال الممارسة في هذا القطاع. فإذا كان من الأهداف الأساسية لهذا المشروع تأسيس تعليم أولي أو ما قبل - مدرسي عمومي موحد يستفيد منه جميع أبناء المغاربة، على غرار التعليم المدرسي، فإن واقع الأجرة، رغم محدوديتها، تسير في منحى معاكس، ويمكن رصد مؤشرات ذلك مثلاً في اختلاف الوصاة على أقسام التعليم الأولي المدشنة في عدد من مؤسسات التعليم الابتدائي العمومي (جماعات محلية، جمعيات، شركات...) مع اللجوء إلى أساتذة التعليم الابتدائي لتنشيط هذه الأقسام، ما يطرح مشكلة التكوين في إطار التخصص، وإلا فإن المآل الحتمي هو السقوط في التدريس وفق أساليب المرحلة الأولى من التعليم الابتدائي، في حين أن الأمر يتعلق بمرحلة قبل-مدرسية، وما يعنيه ذلك من ضرورة التركيز أساساً على الإعداد للمدرسة.

ومن المعضلات أيضاً، الافتقار إلى برامج تستند إلى مناهج بيداغوجية خاصة بالفئة العمرية المستهدفة بالتعليم الأولي، ومن ثم يكون اللجوء إلى أنواع عديدة من الانتقائية، بل أحياناً إلى التلقيفية، ليوجد المتتبع نفسه أحياناً أمام كتابتيه تختلف فقط بوجودها داخل حجرات مدرسة عمومية! إن سن تعليم أولي عمومي، في سياق البرنامج الاستعجالي لإصلاح المنظومة التعليمية، يتجاوز مجرد قاعات دراسية عادية وتجنيد الأساتذة الاحباطيين، بل يستدعي وضع المشروع في إطار إستراتيجية شاملة ومتكاملة وفق مناهج وأهداف ووسائل بيداغوجية وأطر بشرية متخصصة وفضاءات مناسبة، وغيرها من المتغيرات التي ينبغي أن تتلاءم مع خصوصيات أطفال هذه المرحلة. وما عدا ذلك فهو مجرد ترقيع لا أقل ولا أكثر.

المخطط الاستعجالي... مشاريع متوقفة

أكبر مؤاخذة يسجلها المهتمون على الوزارة هي عدم إيمانها بالشراكة والعمل التواصلي



مشاريع المخطط يجب أن تلامس مشاكل التلاميذ

(أحمد جرفي)

بوضع هذا البرنامج الاستعجالي، رغم أنه قضية وطنية مصيرية، بحيث لم تختلف العمليات التي تجري في نهاية الموسم الدراسي أو خلال العطلة الصيفية والتي لها ارتباط وثيق بتوفير الظروف الملائمة لانطلاق الدراسة في الوقت المحدد لها، غير أن أكبر مؤاخذة يسجلها المهتمون على الوزارة بخصوص هذا الموضوع هي «عدم إيمانها بالشراكة مع العمل التواصلي، والتفاعل الإيجابي مع الشركاء الاجتماعيين، ومع العاملين بالقطاع، وباقي مكونات المجتمع»، ودليلها في ذلك، هو انفراطها

أبلغته الوزارة إلى مديري الأكاديميات الجهوية ونواب الوزارة والمفتشين من توجيهيات وترتيبات (المذكورة 60، بتاريخ 28 أبريل 2009) عليهم اتباعها خلال الموسم التربوي المقبل (2009-2010)، بما فيها من إجراءات التأطير والتتبع والتقييم، على المستويات المحلية والإقليمية والجهوية والوطنية، والتي تستهدف أساساً «توسيع العرض التربوي وتأهيله»، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، عبر الرفع من نسبة عدد الأطفال المدربين بمختلف الأسلاك التعليمية، سواء كانوا جانحين أو ذوي احتياجات

الرامي إلى تسريع وتيرة إصلاح منظومة التربية والتكوين وأهمية الانخراط في أوراشه. وكان الوزير نفسه أوضح أن شروط النجاح متوفرة الآن للنهوض بالمدرسة المغربية، على اعتبار التوفر على إرادة أساسية ومقاربة واضحة للاختلالات، وعلى الموارد المالية للإنجاز، مؤكداً أن المطلوب الآن هو تأكيد قدرتنا على الإنجاز وتجنيد الخبرات والكفاءات التربوية في هذا المشروع المجتمعي للنهوض بالمدرسة المغربية.

وتتمثل الحصيلة أيضاً في ما

علي بنساعود (الرشيدية)

جمال الفككي (الحسبية)

المخطط الاستعجالي يفشل في تأهيل المدرسة

أجمع العديد من الفاعلين التربويين بالحسبية، على أن تعليماً لم يستطع تحقيق تطبيق فعلي وترجمة حقيقية للتدابير والإجراءات المسطرة في البرنامج الاستعجالي، معتبرين ما يسع مجرد شعارات وأمان وتطلعات، لا ندري هل هي من باب الاستهلاك المجاني الذي اعتدنا عليه، أم إن هذه الشعارات تحمل أهدافاً غير مصرح بها.

واعتبر هؤلاء نظامنا التعليمي لم يحقق أي طفرة نوعية خلال هذه السنة، مؤكداً أن الأخير مازال تعثره اختلالات عدة، لم تنفع معها أوراش الإصلاح، وأن الواقع التعليمي مازال يعيش أزمة بنيوية عميقة. ورغم المشاريع الكبرى التي يضمها البرنامج الاستعجالي، والتي تركز على الاختلالات الكبرى التي كان شخصها تقرير المجلس الأعلى للتعليم، فإن مستوى التلاميذ اللغوي، حسب العديد من نشاء ورجال التعليم العاملين بمختلف مؤسسات التعليم الابتدائي بالحسبية، في تراجع مستمر، وبشكل لافت لانتهاه خلال الموسم الدراسي المنتهي، إذ سجل العديد من الأساتذة ضعف كفايات التلاميذ الأساسيين الذين لا يستطيعون تحقيق تواصل شفاهي أو حتى كتابي بسيط وفعال، ما سيؤدي مع نهاية هذه السنة الدراسية إلى انتكاسات أخرى وهدر مديري.

ورغم تركيز المشروع 21 من البرنامج نفسه على تشخيص الوضعية الراهنة للتوجيه التربوي، فإن العديد من الأساتذة سجلوا نوعاً من التفسير، بات مرتبط بغياب سياسة واضحة تنوحي النهوض بالتوجيه التربوي، الذي مازال، حسب المصادر ذاتها، يعاني مشاكل عويصة تقلل نجاعة هذه المنظومة وتحد من فعالية العاملين بها وجود خدماتهم. ويعاني قطاع التعليم بإقليم الحسبية، اختلالات عميقة منها الخصاص في الموارد البشرية، خصوصاً بالجماعات القروية، ما أدى إلى إنتاج وخيمة منها الانتكاسات إضافة إلى دمج الأقسام وتنازل الأقسام المشتركة بشكل لا تربوي، وإسناد تدريس مستويات متعددة لدرس واحد، وذلك مقابل غياب

مقاربة جديدة لترشيدها وعقلنة تدبير هذه الموارد. وأكد أحد الفاعلين التربويين بالحسبية، أن مشروع البرنامج الاستعجالي، لن يفض الغبار عن ثأثثنا، ولن يرسم أفقاً جديدة، قد تستجيب لطموحات الشباب، وتدمج في سيرورة التحولات التي يشهدها العالم المتحول باستمرار.

واعتبر مصدر نقابي قاطرة إصلاح المنظومة التعليمية لم تتحرك بعد، رغم كل ما قيل عن البرنامج الاستعجالي الذي لم يصف شيئاً جديداً إلى المنظومة نفسها، مؤكداً أن واقع التعليم بالمغرب يفرض على المسؤولين مرة أخرى العودة إلى تشخيص الإكراهات من جديد واستشارة العاملين بالقطاع باعتبار مشاريع البرنامج الاستعجالي لم تتمكن من تحسين تأهيل الفئات التعليمية ومحاربة الهدر المدرسي والاحتفاظ بالتركة والغياب، إذ مازال العديد من مؤسسات التعليم الابتدائي والإعدادي بالحسبية، غير مؤهل لصنع فضاء ملائم للتعليم، في ظل غياب شبكات الماء الصالح للشرب، والمرافق الصحية وتزيم الحجرات الدراسية وسقوفها.

ويرى العديد من النقابيين بالحسبية، في البرنامج الاستعجالي بمشاريعه ومجالاته الأربعة، برنامجاً كباقي البرامج، خاصة أن سلبياته ظهرت جلياً، داعين إلى إصلاح حقيقي للتعليم، كي لا يبقى مجرد حقل للتجارب الفاشلة. وقال مصدر إن البرنامج الاستعجالي لم ولن يحقق أي شيء بعد تنفيذ بعض أوراشه، معتبراً البرنامج نفسه لن يحل أزمة قطاع التعليم وكيواته المتراكمة منذ زمن بعيد، وأكد المصدر أن البرنامج ما هو إلا محاولة لإمتصاص وتحويل غضب وانتهاه الشعب المغربي عن فشل السياسة التعليمية وجسامة الكارثة التي نذبت صحتها أجيالاً نتيجة سياسة الارتجال وسوء التدبير والإنفاق بالمسألة التعليمية.

شكل البرنامج الأول ضمن مخططات البرنامج الاستعجالي فرصة لبطورة نموذج لتعليم أولي عصري وملامح للخصوصيات المغربية، حيث يهدف البرنامج استقطاب حوالي مليون تلميذ في التعليم الأولي في أفر 2012، منها 100 ألف طفل على عاتق الوزارة. وعلقت وزارة التربية الوطنية التزامها بإحداث 3608 حجرات دراسية للتعليم الأولي في المدارس العمومية، في الأوساط القروية والحضرية الهامشية، مع ضمان التكوين الأساسي لأكثر من 3600 مربية ومرب، وكذا تنظيم 390 ألف يوم تكوين مستمر لتأهيل المربين العاملين بسلك التعليم الأساسي على الصعيد الوطني. ووعدت الوزارة بتعزيز جهاز التفتيش لصالح التعليم الأولي عبر تعبئة 250 مفتشاً تربوياً.

وتعمل الأكاديمية من خلال تأهيل العرض الخاص وتوسيع العرض بهدف التعميم ونعم التأطير لضمان جودة العرض، وكذا إعداد إطار عام إستراتيجي لتطوير التعليم الأولي على مستوى الجهات تفعيلاً وتنزيلاً للبرنامج الوطني المتعلق بتنمية التعليم الأولي، إجراء للمخطط الوطني.

وفي هذا الصدد، أفاد مصطفى مسرور، رئيس مصلحة الإشراف على مؤسسات التعليم الأولي والتعليم المدرسي الخصوصي بأكاديمية جهة سوس ماسة درعة أن الإدارة الجهوية عملت على خلق مركز

مقاربة جديدة لترشيدها وعقلنة تدبير هذه الموارد. وأكد أحد الفاعلين التربويين بالحسبية، أن مشروع البرنامج الاستعجالي، لن يفض الغبار عن ثأثثنا، ولن يرسم أفقاً جديدة، قد تستجيب لطموحات الشباب، وتدمج في سيرورة التحولات التي يشهدها العالم المتحول باستمرار.

واعتبر مصدر نقابي قاطرة إصلاح المنظومة التعليمية لم تتحرك بعد، رغم كل ما قيل عن البرنامج الاستعجالي الذي لم يصف شيئاً جديداً إلى المنظومة نفسها، مؤكداً أن واقع التعليم بالمغرب يفرض على المسؤولين مرة أخرى العودة إلى تشخيص الإكراهات من جديد واستشارة العاملين بالقطاع باعتبار مشاريع البرنامج الاستعجالي لم تتمكن من تحسين تأهيل الفئات التعليمية ومحاربة الهدر المدرسي والاحتفاظ بالتركة والغياب، إذ مازال العديد من مؤسسات التعليم الابتدائي والإعدادي بالحسبية، غير مؤهل لصنع فضاء ملائم للتعليم، في ظل غياب شبكات الماء الصالح للشرب، والمرافق الصحية وتزيم الحجرات الدراسية وسقوفها.

ويرى العديد من النقابيين بالحسبية، في البرنامج الاستعجالي بمشاريعه ومجالاته الأربعة، برنامجاً كباقي البرامج، خاصة أن سلبياته ظهرت جلياً، داعين إلى إصلاح حقيقي للتعليم، كي لا يبقى مجرد حقل للتجارب الفاشلة. وقال مصدر إن البرنامج الاستعجالي لم ولن يحقق أي شيء بعد تنفيذ بعض أوراشه، معتبراً البرنامج نفسه لن يحل أزمة قطاع التعليم وكيواته المتراكمة منذ زمن بعيد، وأكد المصدر أن البرنامج ما هو إلا محاولة لإمتصاص وتحويل غضب وانتهاه الشعب المغربي عن فشل السياسة التعليمية وجسامة الكارثة التي نذبت صحتها أجيالاً نتيجة سياسة الارتجال وسوء التدبير والإنفاق بالمسألة التعليمية.

واعتبر مصدر نقابي قاطرة إصلاح المنظومة التعليمية لم تتحرك بعد، رغم كل ما قيل عن البرنامج الاستعجالي الذي لم يصف شيئاً جديداً إلى المنظومة نفسها، مؤكداً أن واقع التعليم بالمغرب يفرض على المسؤولين مرة أخرى العودة إلى تشخيص الإكراهات من جديد واستشارة العاملين بالقطاع باعتبار مشاريع البرنامج الاستعجالي لم تتمكن من تحسين تأهيل الفئات التعليمية ومحاربة الهدر المدرسي والاحتفاظ بالتركة والغياب، إذ مازال العديد من مؤسسات التعليم الابتدائي والإعدادي بالحسبية، غير مؤهل لصنع فضاء ملائم للتعليم، في ظل غياب شبكات الماء الصالح للشرب، والمرافق الصحية وتزيم الحجرات الدراسية وسقوفها.

ويرى العديد من النقابيين بالحسبية، في البرنامج الاستعجالي بمشاريعه ومجالاته الأربعة، برنامجاً كباقي البرامج، خاصة أن سلبياته ظهرت جلياً، داعين إلى إصلاح حقيقي للتعليم، كي لا يبقى مجرد حقل للتجارب الفاشلة. وقال مصدر إن البرنامج الاستعجالي لم ولن يحقق أي شيء بعد تنفيذ بعض أوراشه، معتبراً البرنامج نفسه لن يحل أزمة قطاع التعليم وكيواته المتراكمة منذ زمن بعيد، وأكد المصدر أن البرنامج ما هو إلا محاولة لإمتصاص وتحويل غضب وانتهاه الشعب المغربي عن فشل السياسة التعليمية وجسامة الكارثة التي نذبت صحتها أجيالاً نتيجة سياسة الارتجال وسوء التدبير والإنفاق بالمسألة التعليمية.

واعتبر مصدر نقابي قاطرة إصلاح المنظومة التعليمية لم تتحرك بعد، رغم كل ما قيل عن البرنامج الاستعجالي الذي لم يصف شيئاً جديداً إلى المنظومة نفسها، مؤكداً أن واقع التعليم بالمغرب يفرض على المسؤولين مرة أخرى العودة إلى تشخيص الإكراهات من جديد واستشارة العاملين بالقطاع باعتبار مشاريع البرنامج الاستعجالي لم تتمكن من تحسين تأهيل الفئات التعليمية ومحاربة الهدر المدرسي والاحتفاظ بالتركة والغياب، إذ مازال العديد من مؤسسات التعليم الابتدائي والإعدادي بالحسبية، غير مؤهل لصنع فضاء ملائم للتعليم، في ظل غياب شبكات الماء الصالح للشرب، والمرافق الصحية وتزيم الحجرات الدراسية وسقوفها.

ويرى العديد من النقابيين بالحسبية، في البرنامج الاستعجالي بمشاريعه ومجالاته الأربعة، برنامجاً كباقي البرامج، خاصة أن سلبياته ظهرت جلياً، داعين إلى إصلاح حقيقي للتعليم، كي لا يبقى مجرد حقل للتجارب الفاشلة. وقال مصدر إن البرنامج الاستعجالي لم ولن يحقق أي شيء بعد تنفيذ بعض أوراشه، معتبراً البرنامج نفسه لن يحل أزمة قطاع التعليم وكيواته المتراكمة منذ زمن بعيد، وأكد المصدر أن البرنامج ما هو إلا محاولة لإمتصاص وتحويل غضب وانتهاه الشعب المغربي عن فشل السياسة التعليمية وجسامة الكارثة التي نذبت صحتها أجيالاً نتيجة سياسة الارتجال وسوء التدبير والإنفاق بالمسألة التعليمية.

البرنامج الاستعجالي حلقة مكررة من حلقات الإصلاح

تغيير مكاتب الدراسات فوت على المسؤولين فرصة تقويم وتقييم البرنامج

في العديد من المدارس التعليمية، حيث أخذت تعرف تدارك النقص الحاصل في مجال التجهيزات الأساسية المتعلقة بالبنيات التحتية من ماء وكهرباء ومرافق صحية بالإضافة إلى ساحات لمزولة الرياضة والتربية البدنية بشكل ينمي كفايات التلاميذ البدنية وشركت بعض الأكاديميات في تنفيذ بعض الإجراءات التي حددها البرنامج الاستعجالي من قبل مساعده المعوزين واقتناء الزي المدرسي الموحد والأدوات المدرسية الأساسية وتوفير الأدوات الملائمة لممارسة مختلف أنشطة التفتح والأنشطة الفنية بشكل عام التي تصب هي كذلك في اتجاه تنمية كفايات التلاميذ السوسيووجدانية بالإضافة إلى بناء بعض الحجرات والمؤسسات التي تسد الحاجات الملحة في العملية الدراسية، وفي هذا الباب ألزمت الوزارة الوصية المؤسسات التعليمية ورؤسائها بتأسيس جمعية تدعى «جمعية دعم مدرسة النجاح»، وهي حسب بعض المهتمين بالشأن التربوي، طريقة جديدة لتدبير المال العام وإيجاد طريقة للتصرف فيه بطريقة مفننة، ستضاهي لا محالة إلى ما سبق من مظاهر التسبب والفوضى التي شهدتها عدة مجالات من نظامنا التربوي. وإلى أن تتاح الفرصة لتقويم هذه الإجراءات والتدابير التربوية التي اتخذتها الوزارة بشكل منجز، تبقى مدرسة الجودة التي يبتغيها ويرمي إليها البرنامج الاستعجالي ونزيم نحن جميعاً إليها، تفرض حوض معركة مستدامة للتغيير يخرط فيها الجميع وتتاح فيها الكلمة للقائمين على التطبيق وخاصة المدربين، من رجال ونساء التعليم وإداريين وجمعيات المجتمع المدني، وتتطلب أيضاً مزيداً من التواصل والنقاش الجدي بين كل الشركاء التربويين للوصول إلى الهدف المنشود وهو الارتقاء بالمدرسة العمومية ورد الاعتبار إليها.

أحمد ذو الرشد (الجديدة)

المغربية والعمل على إعادة تأهيلها بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق منتوج تعليمي جيد وفعال، فقد اشتملت المشاريع على تقديم اقتراحات إجرائية لدعم الأطفال الفاشلين والمتعثرين دراسياً والدفع بهم إلى سد الثغرات وضبط التعلّمات الأساسية لديهم وأيضاً تقديم دعم تقني واجتماعي للذين يعانون مشاكل سيكولوجية أو اجتماعية (اضطرابات نفسية، احتياجات مادية...) هذا فضلاً عن أن البرنامج الاستعجالي، ركز على تزويد كل المؤسسات التعليمية بالبنيات التحتية، من ماء وكهرباء وتجهيزات وخصص حيزاً كبيراً من هذه المشاريع لإعادة النظر في مختلف البرامج والمناهج الدراسية وجعلها تساير وتواكب المقاربات البيداغوجية المتجددة من طرف الوزارة الوصية، لتستجيب لطموحات وتطلعات عموم المواطنين.

هذا وقد تم اعتماد بيداغوجيا الإدماج كاختيار إستراتيجي لتصحيح الممارسة التعليمية التعلمية والدفع بها إلى تمكين التلاميذ من امتلاك الكفايات الأساسية التي تؤهلهم للرقى التعليمي والإدماج السوسيواقتصادي، وقد حددت الوزارة لهذه الغاية أكاديمية متكاسن تافلانت والشراكة بني يحسن لإعداد العدة البيداغوجية والأدوات البيداغوجية المرتكزة على بيداغوجيا الإدماج والعمل على تجربتها في تسع مؤسسات ابتدائية على أن يتم التعميم التدريجي في السنوات المقبلة بباقي المؤسسات التعليمية بالأكاديميات الأخرى، وقد هيأت الوزارة دلائل بيداغوجية خاصة بالأساتذة وكتب مدرسية موجهة للتلاميذ وما زالت العملية مستمرة في هذا الاتجاه لتمكين الممارسة التعليمية من كل التصورات التي تجعلها ممارسة فاعلة وفعالة، هذا بالنسبة إلى المشاريع التي همت ونهت القطب البيداغوجي.

أما بالنسبة إلى إعادة تأهيل المؤسسة العمومية، فالعملية انطلقت

الارتجالية والضيائية، حدود البرنامج الاستعجالي الجديد/القديم؛ وهل سنتمكن جميع مشاريعه من وضع المغرب في مرتبة مقبولة وفق مؤشرات التقييمات الدولية بعيداً عن كل الانطباعات الذاتية والارتجالية؛ ثم من يحاسب المسؤولين عن هذه الارتجالية في اتخاذ القرارات، التي كلفت الدولة بمبالغ مالية مهمة بعد تعديل النسخة الأولى من البرنامج الاستعجالي؟

وقبل أن نتطرق إلى قراءة لحصيلة سنة من حيث الكفايات الواردة والمنظورة من البرنامج الاستعجالي، لا بد من إبداء بعض الملاحظات الأولية التي طبعته، ومنها على الخصوص ضعف التواصل والتعبئة والإشراك داخل المنظومة التربوية أو المنظور التربوي الذي جاء به، وافقاده الحكامة الجيدة التي طبعت التدبير الإداري والمالي وعدم تبني التغيير في إستراتيجية الإصلاح واستمرار طغيان الجوانب الكمية على البرامج وعدم إرساء شروط ومقاربة الكفايات بشكل فعال واستمرار هيمنة واقع الفكر على العالم القروي، بالإضافة إلى تعثر إرساء أسس اللامركزية التي تجعل من المؤسسة التعليمية مركزاً لاتخاذ القرارات.

تشير بياجة البرنامج الاستعجالي 2009/2012، إلى أن هذا العمل هو بمثابة تسريع لوتيرة الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتدارك للاختلالات والكوابت التي شابته عملية تنفيذ الإجراءات والتدابير المسطرة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، إضافة إلى مواجهة التعثرات والسلبيات التي رصدها تقرير المجلس الأعلى الأول للتعليم وكذا باقي التقارير الوطنية والدولية لنظامنا التربوي والتكويني المشار إليها أعلاه.

غير أننا نلاحظ من خلال المشاريع والتدابير، التي حددها هذا البرنامج الاستعجالي، أنها تصب في اتجاه تحسين أداء المدرسة

الارتجالية والضيائية، حدود البرنامج الاستعجالي الجديد/القديم؛ وهل سنتمكن جميع مشاريعه من وضع المغرب في مرتبة مقبولة وفق مؤشرات التقييمات الدولية بعيداً عن كل الانطباعات الذاتية والارتجالية؛ ثم من يحاسب المسؤولين عن هذه الارتجالية في اتخاذ القرارات، التي كلفت الدولة بمبالغ مالية مهمة بعد تعديل النسخة الأولى من البرنامج الاستعجالي؟

تشير بياجة البرنامج الاستعجالي 2009/2012، إلى أن هذا العمل هو بمثابة تسريع لوتيرة الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتدارك للاختلالات والكوابت التي شابته عملية تنفيذ الإجراءات والتدابير المسطرة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، إضافة إلى مواجهة التعثرات والسلبيات التي رصدها تقرير المجلس الأعلى الأول للتعليم وكذا باقي التقارير الوطنية والدولية لنظامنا التربوي والتكويني المشار إليها أعلاه.

وقبل أن نتطرق إلى قراءة لحصيلة سنة من حيث الكفايات الواردة والمنظورة من البرنامج الاستعجالي، لا بد من إبداء بعض الملاحظات الأولية التي طبعته، ومنها على الخصوص ضعف التواصل والتعبئة والإشراك داخل المنظومة التربوية أو المنظور التربوي الذي جاء به، وافقاده الحكامة الجيدة التي طبعت التدبير الإداري والمالي وعدم تبني التغيير في إستراتيجية الإصلاح واستمرار طغيان الجوانب الكمية على البرامج وعدم إرساء شروط ومقاربة الكفايات بشكل فعال واستمرار هيمنة واقع الفكر على العالم القروي، بالإضافة إلى تعثر إرساء أسس اللامركزية التي تجعل من المؤسسة التعليمية مركزاً لاتخاذ القرارات.

غير أننا نلاحظ من خلال المشاريع والتدابير، التي حددها هذا البرنامج الاستعجالي، أنها تصب في اتجاه تحسين أداء المدرسة

سجل العديد من المتتبعين للشأن التربوي الكثير من الاختلالات التي عطلت كثيراً من الرماي النبيلة والأهداف المسطرة للميثاق الوطني للتربية والتكوين، وحملت كثيراً من الأوراش تنحصر في مفاهرها الشكلية، يخوف هؤلاء وغيرهم، حالياً، من تكرار ما حدث، مع البرنامج الاستعجالي، فما هي إذن شروط نجاح المشروع التربوي؛ وما هي الحلقات المفقودة التي بقيت غائبة في دينامية الإصلاح لكي يكتمل ويحقق النعنة الشاملة لكل مكونات المجتمع بدءاً برجال التعليم ونسائه وجمعيات المجتمع المدني والجماعات المحلية والبنيات التحتية التي تعتبر أهم معيق من معيقات تطور نظامنا التربوي؟

لقد أدت التقارير الدولية (تقرير البنك الدولي وتقرير التربية للمجمع والتقارير الوطني الذي أعده المجلس الأعلى للتعليم) التي سجلت بكل جرأة مجموعة من الاختلالات، ظلت سنوات من السكوت عنه (أدت) إلى بروز البرنامج الاستعجالي أو الخطة أو المخطط الاستعجالي والذي لم يكن إلا حلقة من حلقات إصلاح المنظومة التربوية، جاءت لتتعمق ما جاء به الميثاق الوطني للتربية والتكوين ولكن بمنظور مخالف فقط في الشكل، ودفق بالوزارة الوصية إلى أن تأخذ زمام المبادرة وتعلن عن إجراءات تكميلية ظهرت تحت عنوان البرنامج الاستعجالي، الذي أريد له أن يرى النور متاخراً عن موعد انطلاقه المشهور وهو ما فوت على المسؤولين التربويين والمهتمين بالحلل التعليمي، إمكانية تقويمه وتقييمه إلى حدود الساعة.

البرنامج الاستعجالي في صيغته الأولى التي جاء بها مكتب الدراسات (فابون) تضمن 23 مشروعاً يحيط بمختلف جوانب النسق التربوي في شكله العام، قبل أن يتم تعديله مع مكتب دراسات جديد (بروكاديم) ويصبح عد مشاريعه 27 مشروعاً، فما هي، في ظل هذه